التأمين سيبدأ قبل الاحتفال بيومين

إجراءات أمنية مشددة في مصر قبل الاحتفال بانتصار 6 أكتوبر

■ القاهرة / متابعات :

كشفت مصادر عسكرية مصرية جانباً من خطة تأمين البلاد يوم 6 أكتوبر، حيث قالت إن خطة التأمين ستبدأ قبل يوم الاحتفال بيومين، وستمنع إجازات جميع الأفراد لحين انتهاء الاحتفالات. وأضافت «الخطة تبدأ بتشكيل غرفة عمليات مشتركة بين وزارتي الدفاع والداخلية، والاطلاع على كل التقارير الأمنية والسيادية حول الحالة الأمنية بالشارع، وطرق التأمين التى ستكون بالتعاون مع وزارة الداخلية»، موضحاً أن الخطة تُسمى «النصر»، وتهدف إلى منع أي عمليات تهدّد البلاد فى هذا اليوم.

وتعتمد الخطة فى المقام الأول، حسب المصادر، على تأمين المنشآت العسكرية، وعلى رأسها وزارة الدفاع، من كل الجوانب المؤدية إليها، مع وضع كاميرات مراقبة فى كل الأماكن لتصوير أي حركة غير اعتيادية فى هذه المنطقة، والدفع برجال المظلات لتأمين مداخل ومخارج الوزارة، كما تعتمد وزارة الداخلية على رجال العمليات الخاصة لتأمين مبناها، بداية من فجر 5 أكتوبر، بجانب مدرعات القوات المسلحة، لمشاركة الشرطة فى تأمين مبنى الوزارة.

وأكدت المصادر تشديد الإجراءات الأمنية حول الوحدات العسكرية، وتكثيف الخدمات والدفع بقوات إضافية من المنطقة المركزية العسكرية لجميع أنحاء العاصمة، وتشديد الإجراءات الأمنية حول مداخل ومخارج القاهرة والطرق السريعة، مع الدفع بدوريات الشرطة العسكرية والشرطة المدنية لضبط الشارع وطمأنة المواطنين وتأمين التجمّعات فى هذا اليوم.

وتابعت المصادر: «هناك خطة لتأمين ميدان التحرير، بالدفع بقوات الأمن المركزى وآليات عسكرية بمداخله ومخارجه، بعد وصول تقارير عن نية الإخوان دخول الميدان فى 6 أكتوبر، بجانب تحليق الطائرات بكثافة، لتأمين الميدان ورصد أي تحرّكات مشبوهة، مع الدفع بقوات من المظلات والصاعقة لتأمين المتحف».

وكشفت المصادر أن الجيش وضع خطة لتأمين المجرى الملاحي لقناة السويس، بالتعاون مع القوات الخاصة، مع تحليق الطائرات خلال أقل من ساعتين، للتأمين ورصد حركة الملاحة، والتنسيق مع القوات البحرية وانتشار الزوارق البحرية لتأمين كل السفن»، مضيفة «سيناء ستعتمد على خطة (العبور)، حيث ستحكم القبضة الحديدية عليها لمنع أي عمليات إرهابية في ذلك اليوم أو استهداف المنشآت العسكرية هناك، مع الدفع بقوات إضافية من الجيشين الثاني والثالث، وتأمين نفق الشهيد أحمد حمدي، والدفع بمزيد من طائرات (الأباتشي)، بجانب الدفع بأفراد من الأجهزة السيادية والتحرّيات العسكرية في الشوارع لضبط أي شخص يرتدي الزي العسكري دون وجه حق»، مؤكدة أن الطائرات العسكرية ستُلقى الهدايا على المتظاهرين في الأماكن المختلفة، بجانب عروض لطمأنة المواطنين.

وفي سياق متصل، كشف مصدر أمني أن الشرطة ستؤمّن مترو الأنفاق والقطارات، وستزيد عدد أفراد الخدمات مع رفع حالة الطوارئ، ونشر الشرطة النسائية وخبراء المفرقعات بالمترو والأماكن الحيوية، مع وجود مكثف للحماية المدنية، لافتاً إلى تكثيف الحراسات على مديريات الأمن والأقسام، والمنافذ والطرق السريعة.

■ جانب من الإجراءات الأمنية المشددة في مصر

إحباط مخطط يستهدف تحرير جهاديين من سجون تونس

■ تونس / متابعات :

كشفت تقارير إعلامية تونسية أن عمليات المداهمة وحجز الأسلحة والذخائر التي قامت بها الأجهزة الأمنية آخر الأسبوع الماضي في منطقة المرناقية بالضواحي الغربية للعاصمة وأدت إلى اعتقال عنصرين من جماعة أنصار الشريعة المحظورة، أحبطت مخططاً يستهدف سجوناً بالعاصمة لتحرير معتقلين ينتمون للتيار الجهادي.

ونقلت صحيفة «المصور» التونسية عن مصدر أمني قوله «إن الأجهزة الأمنية أحبطت مخططاً كان يستهدف مهاجمة سجني «برج العامري» و«المرناقية» بواسطة متفجرات وأسلحة مختلفة لتحرير عدد هام من السجناء، مؤكدا وجود خرائط للسجنين داخل المنزل الذي داهمته القوى الأمنية السبت الماضي».

وكانت الأجهزة الأمنية التونسية، قد تمكنت ، من إلقاء القبض على عنصرين ينتميان إلى جماعة أنصار الشريعة المحظورة وحجز كمية من القنابل يدوية الصنع وكمية من مادة «تي إن تي» سريعة الانفجار، بالضواحي الغربية للعاصمة تونس، وفي ذات المنطقة تمكنت من حجز كمية من الأسلحة النارية والقنابل اليدوية خلال عملية مداهمة لأحد المنازل صباح الجمعة الماضي.

يشار إلى أن منطقة المرناقية التابعة لولاية منوبة والمتاخمة للعاصمة من الجهة الغربية تحوي أكبر سجن مدني في تونس وبه يتم إيقاف أغلب معتقلي تيار السلفية الجهادية والمتهمين بقضايا تتعلق بالإرهاب.

وكانت النقابات الأمنية قد حذرت في وقت سابق، من أن السجون التونسية وحراسها يواجهون «تهديدات إرهابية» ودعت إلى إصدار قانون طوارئ خاص بالسجون.

وقالت ألفت العياري، الكاتبة العامة لـ«النقابة العامة لموظفي السجون والإصلاح»، في مؤتمر صحافي عقد بداية الشهر الحالي: «جاءنا مؤخراً إشعار من الإنتربول بأن السجون التونسية وأعوانها (حراسها) مستهدفون من طرف الإرهابيين»، مطالبة بإقامة حزام أمني حول سجن المرناقية، وهو أكبر سجن في تونس ويقبع داخله موقوفون ينتمون إلى «جماعة أنصار الشريعة بتونس» التي صنفتها الحكومة مؤخرا تنظيماً إرهابياً.

وأضافت أن الشرطة ضبطت في الأيام الماضية سيارة داخلها متفجرات وأسلحة «متطورة» قرب سجن المرناقية الذي يقع جنوب غرب العاصمة تونس.

وتساءلت العياري: «لو تم استعمال هذه الأسلحة في مهاجمة السجن، كيف سيتصرف الحراس العزل؟»، كما كشفت أن حراس سجون تلقوا تهديدات بتصفيتهم واحدا واحدا من متشددين وأن حارس سجن تعرض مؤخرا إلى محاولة قتل في ولاية أريانة، شمال العاصمة.

من جهته، أكد الحبيب السبوعي، المدير العام للسجون والإصلاح بوزارة العدل، لوكالة فرانس برس وجود «تهديدات إرهابية تستهدف السجون التونسية خلال سنة 2013». ولفت إلى أن جماعة أنصار الشريعة بتونس وجهت دعوات لتحرير قياديها المسجونين.

وتعليقا على الموضوع، قال الخبير في شؤون الجماعات الإسلامية عبدالستار العايدي في مقابلة مع «العربية.نت»: «إنه ومن خلال دراسة ورصد نشاطات الجهاديين في الفضاء الافتراضي أو حتى من خلال نشاطهم الإعلامي والدعوي نلاحظ وجود دعوات مكثفة لتحرير معتقليهم من السجون ولو كان ذلك بطرق عنيفة على شاكلة ما يحدث في العراق أو أفغانستان وحتى اليمن ».

ويضيف العايدي «تزايدت هذه الدعوات بعد وفاة معتقلين جهاديين في سجن المرناقية في نوفمبر 2012 الماضي متأثرين بإضراب عن الطعام نفذوه احتجاجا على اعتقالهم في أحداث السفارة الأميركية، لذلك فليس من المستبعد أن يكون مخطط استهداف السجون من بين خطط وأهداف التيار الجهادي في المستقبل فأدبياتهم تعج بشعارات فك العاني وتحرير الأسرى من سجون الطواغيت على حد تعبيرهم».

■ جهاديون في سجون تونس

15 ألف إسلامي مسلح استسلموا للسلطات الجزائرية للاستفادة من المصالحة

■ الجزائر / متابعات :

بلغ عدد الإسلاميين المسلحين الذين تخلوا عن العمل المسلح منذ 1999 في الجزائر 15 ألفا، سلموا أنفسهم للأمن للاستفادة من قانوني الوئام والمصالحة الوطنية، بحسب ما أفاد مروان عزي، رئيس خلية المساعدة القضائية لتطبيق قانون المصالحة.

وأعلن المحامي مروان عزي، رئيس الخلية المشكلة من محامين متطوعين في ندوة في ذكرى السنة الثامنة للاستفتاء على قانون السلم والمصالحة الوطنية في 2005 «استفاد حوالي 15 ألف إرهابي من قانوني الوئام المدني الصادر في 1999 والمصالحة الوطنية في 2005».

وأوضح أن «6500 إرهابي سلموا أنفسهم في إطار قانون الوئام المدني وأغلبهم ينتمون للجيش الإسلامي للإنقاذ، وما يقارب 8500 استفادوا من إجراءات العفو في قانون السلم والمصالحة الوطنية».

وكان الجيش الإسلامي للإنقاذ الذراع المسلحة لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظور وافق على وضع السلاح مقابل عدم متابعة عناصره.

وكان وزير الخارجية الجزائري أعلن في 2011 في الامم المتحدة أن عدد الإسلاميين المسلحين الذين استفادوا من إجراءات العفو بلغ عشرة آلاف، بحسب وكالة الأنباء الجزائرية.

وفي رده على سؤال حول مصدر هذه الأرقام التي يقدمها بصفة دورية رد عزي أن «مصدرها ملفات الشرطة والدرك الوطني».

وأصدر الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة منذ وصوله إلى السلطة في 1999 قانونا للوئام المدني، بـ «عدم المتابعة القضائية للمسلحين الذين يسلمون أنفسهم».

واعتبر عزي أن هذا القانون تضمن «إجراءات تقنية ولا يخص سوى الجماعات المسلحة»، بينما قانون المصالحة الوطنية الذي صوت لصالحه الشعب في 29 سبتمبر2005 والذي بدا العمل به في فبراير 2006 «يشمل الإرهابيين في الجبال أو في السجون والمفقودين والعمال المسرحين بسبب المأساة الوطنية، وكذلك عائلات الإرهابيين المقتولين».

ويستثني قانون المصالحة من العفو «مرتكبي المجازر الجماعية والمتورطين في التفجيرات في الأماكن العمومية ومرتكبي الاغتصاب»، بحسب عزي.

وسمح قانون المصالحة الوطنية، الذي يعده أنصار بوتفليقة من أهم إنجازاته، بوضع حد لحرب أهلية أسفرت عن مقتل200 ألف قتيل على الأقل، بحسب مصادر رسمية.

وتراجعت الأعمال المسلحة في الجزائر بصفة واضحة إلا أن عناصر من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ما زالوا ينشطون خاصة في المناطق المحيطة بالعاصمة الجزائرية وفي الجنوب الصحراوي.

■ مدني مزراق أمير (جيش الانقاذ)

حول العالم

نفاد الميزانية يشل نشاط الحكومة الأميركية

■ واشنطن / وكالات :

أصدر البيت الأبيض قبيل منتصف الليلة قبل الماضية أمرا للوكالات الاتحادية الأميركية ببدء تنفيذ آلية وقف نشاطاتها، بعدما فشل الكونغرس في إقرار ميزانية تحول دون تعطيل الحكومة والتوصل إلى حل بسبب التباعد الكبير بين مواقف الجمهوريين والديمقراطيين.

وقالت مديرة مكتب الإدارة والميزانية في البيت الأبيض سيلفيا بورويل في مذكرة «ليس لدينا للأسف مؤشر واضح بأن الكونغرس سيتحرك في الوقت المناسب حتى يوقع الرئيس على ميزانية قبل انتهاء مهلة الغد في الأول من أكتوبر 2013». وتابعت «على الوكالات الآن تنفيذ الخطط لتعطيل نشاطاتها بشكل منتظم في غياب الأموال».

وحضت بورويل الكونغرس على إقرار ميزانية مؤقتة قائلة «نحث الكونغرس على المسارعة في إصدار قرار لتوفير تمويل قصير الأجل يضمن وقتا كافيا لإقرار ميزانية لبقية السنة المالية ولإعادة تشغيل الخدمات العامة الحيوية».

وصدر هذا الأمر قبل عشر دقائق من نفاد الأموال رسميا لدى الحكومة الأميركية، في ختام يوم شهد صراعا شديدا بين مجلس النواب الذي يسيطر عليه الجمهوريون ومجلس الشيوخ بغالبيته الديمقراطية، ولا سيما بشأن تمويل إصلاح الضمان الصحي الذي أقره الرئيس باراك أوباما.

وستضطر الوكالات الحكومية الاتحادية في الولايات المتحدة لمنح أكثر من 825 ألف عامل من إجمالي مليوني عامل في الدولة، إجازة بدون راتب بسبب غياب التمويل. كما ستغلق الحكومة كل المتنزهات الوطنية. في الوقت نفسه لن تتأثر الخدمات الأساسية ذات الصلة بالأمن القومي الأميركي والبريد والمرور وأجهزة تطبيق القانون.

وبعدما رفض مجلس الشيوخ الأميركي أمس الأول مشروعي ميزانية وضعهما مجلس النواب، أعلن القادة الجمهوريون في وقت متأخر أنهم عازمون على التصويت مجددا خلال الليل على نص اعتبره الديمقراطيون غير مقبول، إذ يمس بإصلاح الضمان الصحي الذي يعتبر من أهم إنجازات ولاية أوباما الأولى.

وكان أوباما قد عبر عن أمله في التوصل إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة داخل الكونغرس، وأوضح أن شل الدولة الاتحادية سيكون له أثر كبير على الاقتصاد.

وقال إن النظام الصحي سيطبق مهما حصل، وذلك بداية من يوم الثلاثاء، وأشار إلى أن المؤسسات الرسمية ستغلق أبوابها أثناء فترة الشلل التي ستبدأ في أميركا عند منتصف الليل بالتوقيت المحلي.

اتهامات للأمن الكيني بسرقة متاجر «ويست غيت»

■ نيروبي / وكالات :

أعلن أصحاب متاجر بمركز «ويست غيت» للتسوق في العاصمة الكينية نيروبي أن جنودا أرسلوا لتحرير رهائن كانوا في قبضة حركة الشباب المجاهدين الصومالية، نهبوا أجهزة إلكترونية وهواتف نقالة ومجوهرات ونقودا، في حين أكدت السلطات أنها ستتعامل مع هذه الاتهامات بجدية.

وقال صاحب محل للنظارات يدعى طارق هاروناني إن المحل «نُهب كله»، مؤكدا أن عشرات النظارات الشمسية وإطارات النظارات سرقت من متجره.

أما باكو تسافاني -وهو مالك مكتبة في المركز- فقال إن صندوق المال في مكتبته تعرض للخلع وسُرق ما كان بداخله، بينما ظلت الكتب في مكانها. واستبعد المالك أن يكون الخاطفون مسؤولين عن السرقة، دون أن يؤكد اتهام قوات الأمن بذلك.

وكان وزير الداخلية جوزيف أولي لينكو قد أكد الأحد ورود تقارير بالنهب، معلنا أن المسؤولين عنها ستتم محاكمتهم، لكنه أضاف أن ثلاثة متاجر فقط أبلغت عن تعرضها للنهب، بينما لم تتعرض المتاجر الأخرى للأذى.

في المقابل، نقلت رويترز ورود اعتراضات كثيرة من أصحاب المتاجر بعدما أغلقت قوات الأمن المكلفة بمطاردة المسلحين المبنى، حيث يشتهر المركز بتردد الأثرياء والأجانب عليه لشراء الأجهزة الإلكترونية والساعات والمجوهرات.

وقد صرح أعضاء لجنة الدفاع ولجنة الشؤون الخارجية في البرلمان زاروا المركز التجاري أمس بأنهم سيحددون ما إذا كان القادة الأمنيون فشلوا في الاستفادة من معلومات استخباراتية أفادت بأن هناك هجوما وشيكا سيقع في البلاد. ومن المتوقع أن يستجوب النواب كبار الضباط ومسؤولين آخرين اليوم.

يذكر أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قالت إن 39 شخصا على الأقل ما زالوا في عداد المفقودين في المركز بعد الهجوم الذي استمر أربعة أيام وأسفر عن سقوط 67 قتيلا على الأقل، قبل أن تنهيه قوات الأمن الكينية الخميس الماضي.

إقالة جنرالين أميركيين على خلفية هجوم بأفغانستان

■ واشنطن / وكالات :

أقالت قيادة البحرية الأميركية (المارينز) جنرالين بعد هجوم استهدف العام الماضي قاعدة لحلف شمال الأطلسي (ناتو) في جنوب أفغانستان حيث كان الأمير البريطاني هاري موجودا، وذلك لفشلهما في حماية القاعدة.

وقال قائد المارينز الجنرال جيمس أموس في بيان إن العقوبة -وهي نادرة جدا- اتخذت بعد تحقيق عسكري أظهر أن الجنرالين تشارلز غورغانوس وغريغ ستور ديفانت لم يؤمّنا بشكل جيد حماية معسكر باستيون، وهو قاعدة كبيرة للناتو في ولاية هلمند جنوب أفغانستان.

وحسب الجنرال أموس، فإن الجنرال غورغانوس الذي كان يتولى قيادة هذه القاعدة «يتحمل كامل مسؤولية الطاقم والمعدات»، مؤكدا أن الأخير ارتكب خطأ في التقدير حيال «قدرات ونوايا العدو». أما بخصوص الجنرال ستور ديفانت الذي كان يتولى قيادة الطيران، فإنه فشل «في تقييم الوضع»، وفقا لما صرح به أموس.

وبحسب التحقيق الذي أجري في الحادثة فإن الجنرالين لم يتخذا التدابير اللازمة لضمان تأمين الحماية المناسبة للجنود في القاعدة.

ووفقا لصحيفة واشنطن بوست، فإن هذه هي المرة الأولى التي يعفى فيها ضباط من مهامهم بسبب إهمال القيام بالواجب إثر نجاح هجوم «للعدو»، منذ حرب فيتنام.

يذكر أن الهجوم على معسكر باستيون الذي وقع قبل نحو عام أسفر عن مقتل جنديين وإصابة ثمانية آخرين بجروح، فضلا عن تدمير ست مقاتلات أميركية.

الإخوان وشعار «سننتصر حتما»

› عمار علي حسن

ينحاز معتنقو الأيديولوجيات السياسية دوماً إلى حتميات تاريخية، تنتهي بانتصارهم في خاتمة المطاف، فالشيوعيون اعتقدوا أن ديكتاتورية البروليتاريا ستحكم في النهاية، وبعض الليبراليين يتصورون أن الرأسمالية والديمقراطية هما «نهاية التاريخ وخاتم البشر»، لكن كلا الاتجاهين لا يؤسس تصوره الخاطئ على معتقد ديني كما تذهب «الجماعات والتنظيمات السياسية ذات الإسناد الإسلامي»، التى لا تختلف هنا كثيراً عن «اليمين المسيحي المتطرف» أو «اليهود الأرثوذكس»، فالجميع يتوهم أن الفوز سيكون من نصيبه في صراع الحياة المرير.

وإذا كان من اليسير تفنيد بعض ما يعتنقه أصحاب الأيديولوجيات السياسية الخالصة، فإن نقد ما يذهب إليه من يخلطون الدين بالسياسة أصعب وأكثر تعقيداً. فهؤلاء يلبسون تصورهم البشري ثوباً مقدساً، ويصفون ما يدور في أذهانهم بأنه تعاليم إلهية، وأوامر ربانية، ومن ثم يكون على من يخالفهم الرأي عبء مضاعف، لأنهم سيتهمونه بالكفر أو على الأقل الفسوق والعصيان، وقد يستحل بعضهم دمه، وسيثيرون المجتمع ضده، في محاولة لإضعافه، أو إسكاته.

فما طرحته الشيوعية عن حكم البروليتاريا، وما ذهب إليه ليبراليون بحديثهم عن أن ما وصلت إليه المجتمعات الرأسمالية في الوقت الراهن هو أرقى نظام اجتماعي وسياسي، ولن يكون بوسع البشر في أي مكان أن يبدعوا ما هو أفضل منه، لاقى انتقادات لاذعة، ودبجت في تفنيده آلاف الدراسات، لكن ما تعتقده الجماعات والتنظيمات السياسية ذات الإسناد الإسلامي حول عودة الخلافة الإسلامية في النهاية، بعد مرور التاريخ الإسلامي بمراحل من الملك العضوض والجبريات أعقبت الخلافة الراشدة، يخشى كثيرون من التصدي له نقداً، لخوفهم من هجوم هؤلاء المسند بآيات قرآنية وأحاديث نبوية، يؤولونها حسب ما تقتضيه مصلحتهم، مع أن نقد هذا التصور، الذي يخالف فكرة الدورات الحضارية المبرهنة تاريخياً، يبدو مهماً في الظرف الراهن، ومع أن هذا الاعتقاد مؤسس على حديث موضوع، نُسب زوراً إلى الرسول الكريم.

فإيمان الإسلاميين بحتمية عودة الخلافة رغم أنها نظام حكم أبدعه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمر به رب العزة سبحانه وتعالى، طالما قادهم إلى معارك مريرة، مسلحة تارة وفقهية تارة أخرى، استنفدت على وجهيها جهداً كبيراً كان يمكن استخدامه في تطوير أفكار الحركة الإسلامية، بما يؤهلها لطرح برامج عصرية للحكم، ويفرض دمجها في الشرعية السياسية والمشروعية القانونية، وكان أيضاً يمكن استخدامه في تشخيص داء التخلف المادي والفكري الذى يعاني منه المسلمون حالياً، حتى يكون بمقدرتهم وصف الدواء الناجع، الذى يعيد إليهم ولو جزءاً من قوتهم الحضارية التى غربت منذ قرون.

إن التعلق بآمال عريضة والتمسك بغايات سامية مسألة ضرورية لإعطاء الحركة في الواقع المعيش زخماً أكبر وتصوراً أعمق وإصراراً أشد، شريطة أن تكون هذه الآمال وتلك الغايات قابلة للتحقق، وليست مجرد أوهام تتبدد حين يتم وضعها محل اختبار عملي.

عدوى «طرد مقاتلي القاعدة» تنتقل إلى سوريا

خصصت صحيفة (جارديان) البريطانية إفتتاحيتها للمقارنة بين الوضع الحالي في العراق وسوريا ومدى إمكانية اتباع سوريا لنموذج طرد مقاتلي تنظيم القاعدة الذي اتبعته العراق سابقا.

وتحت عنوان «العراق وسوريا..وانتقال العدوى»، تساءلت الصحيفة بشأن إمكانية تطبيق نموذج العشائر السنية الذي استخدم في العراق لطرد مقاتلي القاعدة من شمال سوريا.

واستهلت الصحيفة افتتاحيتها قائلة: يعتقد السعوديون أن الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» تساهل بشكل كبير مع الرئيس السوري «بشار الأسد» وإيران، ولكن على الرغم من أنهم يريدون أن يبقوا خلف الستار إلا أنهم يرون أنه لابد أن يتدخل طرف ما في الأزمة السورية بشكل مسلح لدعم الفصائل المعارضة التي يتزايد الانقسام بينها».

وأشارت الصحيفة إلى تمكن الجماعات الجهادية خلال الأسابيع الثلاثة الماضية من السيطرة على عدة مدن في شمال وشرق سوريا ودخلوا في معارك مع فصائل المعارضة الأخرى.

وأضافت الصحيفة: لم يتوقف الانقسام بين فصائل المعارضة السورية عند حد الصراع على الأراضي التي يتم تحريرها من سيطرة النظام فقط، بل تعدى ذلك، حيث انفصلت إحدى أقوى الفصائل المسلحة عن الائتلاف الوطني السوري المتواجدة في اسطنبول بتركيا وبعد ذلك انفصل عن هذا الفصيل الجديد 13 مقاتلا فقط ليشكلوا مجموعة خاصة بهم.

ورأت الصحيفة أن الصراع الآن تحول من حرب بين طرفين فقط إلى صراع متعدد الأطراف حيث يتقاتل الجميع فيما بينهم، ويبقى السؤال المطروح هنا بشدة هل ماحدث في الانبار العراقية عام 2007 من طرد لمقاتلي القاعدة يمكن أن يحدث في سوريا 2013؟؟!.

أردوغان فشل في إقامة إمبراطورية عثمانية

أعد الكاتب البريطاني الشهير «باتريك كوكبورن» مقالا بصحيفة (إندبندنت) البريطانية تناول خلاله مدى فقد تركيا لنفوذها تدريجيا في منطقة الشرق الأوسط في العامين الماضيين وتحولها من قوة إقليمية متصاعدة تسعى لإقامة إمبراطورية عثمانية جديدة إلى دولة تواجه خطر الإنزلاق.

واستهل «كوكبورن» مقاله قائلاً: بدت تركيا في وضع مثالي لقيادة المنطقة، مع عدم وجود أعداء خطيرين في المنطقة وفي ظل علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولكن بعد مرور عامين على ثورات الربيع العربي في عام 2011 فإن فكان ذلك له تأثير غير جيد على مجريات الأمور في تركيا، وبدأت تفقد أصدقائها وتكون أعداء لها.

وأضاف الكاتب إن رئيس الوزراء التركي «رجب طيب أردوغان» يعاني الآن من زيادة أعدائه في المنطقة فخسر الشيعة في إيران، العراق، سوريا وحزب الله في لبنان لدعمه ثوار سوريا السنُيين ضد الرئيس السوري العلوي الشيعي «بشار الأسد»، بينما عادى الملكيات السنُية في الخليج باستثناء قطر لدعمه الرئيس المصري المعزول «محمد مرسي» وجماعته الإخوان.

وأكدت الصحيفة أن أخطاء أردوغان في مستنقع الطائفية السياسية التي تمتد بين إيران والشرق الأوسط تشبه مغامرات رئيس وزراء بريطانيا الأسبق «توني بلير» الفاشلة هناك، فقد كان بلير سياسيا من الطراز الأول حيث فاز في الانتخابات ثلاث مرات متتالية مثل أردوغان كما كان ذا علاقات جيدة مع زعماء أمريكا والاتحاد الأوربي ولكن عندما تعلّق الأمر بلبنان والعراق فقد ضللته غطرسته السياسية مثلما حدث مع أردوغان وحزبه السياسي.